نيجيريا .. بين تحدي طالبان(-) ودوامة العنف الطائفي

أ.م. علاء جبار احمد(*)
alaa.j.ahmed@gmail.com

الملخص:

تعد نيجيريا من أهم الدول الأفريقية بالنظر لما تتمتع به من موقع وأهمية إستراتيجية في قارة أفريقيا الا أن ثمة تحديات تواجه بناء الدولة في الوقت الراهن ما بين تنظيم القاعدة ممثلاً بحركة طالبان الأفريقية ودوامة العنف الطائفي . وقد طرح العنف الطائفي الذي شهدته نيجيريا تصورات مختلفة حول طبيعة التهديدات التي يحملها التنوع الإثني والديني الذي تتمتع به، وما إذا كان هذا التنوع هو السبب الوحيد وراء أعمال العنف الطائفي، وردود الفعل الإقليمية والدولية حول الممارسات الطائفية، بالإضافة إلي مستقبل العلاقات بين المسلمين والمسيحيين داخل نيجيريا في ظل الأوضاع الداخلية الراهنة.

Nigeria: between the challenge of the Taliban and the cycle of sectarian violence

M. Alaa Jabbar Ahmed

Abstract:

Nigeria is one of the most important African countries in view of its strategic position and importance on the African continent. Sectarian violence in Nigeria has raised different perceptions about the nature of the threats to its ethnic and religious diversity, whether this diversity is

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

(-) المقصود بتحدي طالبان: جماعة بوكو حرام النيجيرية.

the only cause of sectarian violence, regional and international reactions to sectarian practices, as well as the future of Muslim-Christian relations within Nigeria in the current internal situation.

المقدمة :

تعد نيجيريا من أهم الدول الأفريقية تبعاً لمجموعة خصائص تتسم بها، فضلاً عن الموقع الجغرافي وأهميتها الإستراتيجية في قارة أفريقيا. وقد مرت بتحولات سياسية مهمة على مسار تطورها التاريخي. وثمة تحديات تواجه بناء الدولة في الوقت الراهن ما بين تنظيم القاعدة ممثلاً بحركة طالبان الأفريقية ودوامة العنف الطائفي . ولتناول هذا الموضوع المهم وتداعياته على مختلف الأوضاع في هذا البلد ارتأينا بحث الموضوع على وفق محاور تتناول التركيبة الدينية والعرقية ،والجماعات المتطرفة في نيجيريا ومحاولة الوقوف على الأسباب المتعلقة بتصاعد العنف الطائفي في هذا البلد ، ومستقبل الاستقرار في نيجيريا. وعلى هذا الأساس تم الاستعانة بالمنهج التحليل النظمي فضلا عن منهج التحليل العلم ،مع رؤية مستقبلية لحالة الاستقرار في نيجيريا .

أولا: نبذة تعريفية عن نيجيريا

حصلت نيجيريا على استقلالها السياسي في تشرين الأول من عام ١٩٦٠ وظلت تحت الحكم المدني حتى كانون الثاني ١٩٦٦ عندما سيطر العسكريون بزعامة الجنرال(ايرونس) على السلطة أثر انقلاب دموي عنيف ذهب ضحيته رئيس الوزراء السابق (أبو بكر تفاوابالیوا) وعدد كبير من زعماء قبيلة الهوسا في الشمال. وفي أيار ١٩٦٦ أعلن نظام الحكم العسكري الجديد حل الأحزاب السياسية ، وإلغاء نظام الحكم الفيدرالي، وتحويل نيجيريا الى دولة موحدة بسيطة .[١]

وتعد نيجيريا في مقدمة الدول الإفريقية المصدرة للنفط، وهي أكبر دول غرب إفريقيا من حيث عدد السكان، اذ يبلغ عدد سكانها نحو ١٣٥,٠٣١,١٦٤ نسمة ،كما يوجد بها أكثر من مائتين وخمسين مجموعة عرقية. وتعاني في الوقت نفسه من الصراعات السياسية والاجتماعية، والعرقية ، وتقع غرب القارة الإفريقية. تحدها النيجر من الشمال والشمال

الغربي، وتحدها تشاد من الشمال الشرقي، بينما تشترك في حدودها الشرقية مع الكاميرون، وتمتد بسواحلها الجنوبية على خليج غينيا، ومن الغرب دولة بنين.وتبلغ مساحة نيجيريا ٩٢٣.٧٦٨ كم٢. اما اللغة الرسمية للبلاد هي الإنجليزية، فضلا عن الهوسا، يوروبا، اجبو، وفولاني. ويمثل الإسلام ٥٠% من عدد السكان، والمسيحية ٤٠% ، والمعتقدات المحلية ١٠%.[٢]

أما نظام الحكم في نيجيريا فهو جمهوري وتتمثل الهيئة التنفيذية في رئيس الجمهورية، والذي يشغل كل من منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وتتمثل الحكومة في مجلس اتحادي تنفيذي، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي المباشر وذلك لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، ولا يجوز له الترشيح لأكثر من فترتين رئاسيتين. بينما تتمثل الهيئة التشريعية في الجمعية الوطنية وتنقسم إلى مجلسين "مجلس الشيوخ" ويتكون من ١٠٧ مقعد ويتم انتخاب أعضائه بالاقتراع الشعبي المباشر، و" مجلس النواب" ويتكون من ٣٦٤ مقعد وينتخب أعضاؤه أيضاً بالاقتراع الشعبي المباشر ومدة الولاية به أربع سنوات.

أما السلطة القضائية في نيجيريا فتتمثل في المحكمة العليا والتي يتم تعيين قضاتها بواسطة مجلس الحكم الإقليمي، ومحكمة الاستئناف الاتحادية والتي تقوم الحكومة الفيدرالية بتعيين قضاتها بناء على نصائح اللجنة الاستشارية القضائية.[٣]

وتوجد عدد من الأحزاب السياسية في نيجيريا منها التحالف من أجل الديمقراطية، الحزب الشعبي لعموم نيجيريا، التحالف الكبير لكل التقدميين، الحزب الشعبي الديمقراطي وغيرها من الأحزاب الأخرى.

ثانياً التركيبة الدينية والعرقية في نيجيريا :

توجد في نيجيريا العديد من الصراعات السياسية والاجتماعية، والتي ظهرت بعد أن نالت استقلالها في أوائل الستينيات من القرن الماضي، وقد تحولت نيجيريا من النظام العسكري في الحكم والذي فرض على البلاد لمدة عقدين وبرغم دخولها إلى نظام التعددية السياسية إلا أن هذا لم يمنع استمرار الصراعات العنيفة بين طوائفها المختلفة.

وتعاني نيجيريا، كما هو شأن العديد من الدول الافريقية، من اشكالية الاندماج الوطني بين مكوناته، وإدارة التعددية الاثنية، وتنامي الولاءات التحتية (الدينية والقبلية)، على الولاء الوطني للدولة النيجيرية، وما يرتبط بها من سيولة حدودية، لكون العديد من تلك الاثنيات عابرة للدول من ناحية، وتوازي تلك الانقسامات الاثنية والدينية في الواقع النيجيري بشكل مركب من ناحية اخرى، فضلاً عن الاخفاق في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، وما يترتب عليها من إشكاليات، وقد تجلى هذا التأثير في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي النيجيري.

ويسيطر على الساحة السياسية في نيجيريا ثلاث قبائل تتصارع فيما بينها، الأمر الذي يؤدي بشكل أو بأخر لعدم وجود استقرار في الأوضاع السياسية بنيجيريا، وهذه القبائل هي: قبيلة (الهوسا) التي تتمركز في شمال نيجيريا وتمتد من جبل الهواء بجمهورية النيجر شمالاً إلى منطقة جوس بلاتو بوسط نيجيريا جنوباً، ومن بحيرة تشاد شرقاً إلى مدينة جني بجمهورية مالي غرباً، والهوسا هي أكبر تجمع عرقي بنيجيريا، ويمثل سكان الهوسا حوالي ربع سكان البلاد، وتقدر نسبة المسلمين بهذه القبيلة ٩٨% ، وتمارس الهوسا الزراعة ويستقرون في حواضرها والتي من أبرز مدنها مدينة كانو شمال نيجيريا. (٤)

وتعد قبيلة (اليوربا) الواقعة بالجنوب الغربي ثاني أكثر القبائل النيجيرية عدداً بعد الهوسا، وتنقسم اليوربا إلى سبع مجموعات ولكل واحدة منهم زعيمها الخاص، ولا تخلو هذه القبيلة من الصراعات الداخلية بين المجموعات السبع، ونشاط قبيلة اليوربا يتمثل في الزراعة والتجارة، وقد عرفت قبيلة اليوروبا بصراعها الدائم مع قبيلة الهوسا الأمر الذي نتج عنه الكثير من المواجهات الدامية. اما قبيلة (الإيبو) فهي القبيلة الثالثة من حيث العدد بعد كل من الهوسا واليوروبا وتستقر هذه القبيلة في الجنوب الشرقي من نيجيريا، وتتميز بكونها مجتمع طبقي لكل فرد فيها منزلة معينة تحددها مكانته الاجتماعية، ويتركز بهذه المنطقة غالبية احتياطي النفط النيجيري. وقد ارتبط اسم قبيلة الإيبو بحرب بيافرا *الانفصالية بين كل من قبيلتي الإيبو والهوسا والتي شنت بعد أن تم إعلان انفصال إقليم بيافرا الغني بالنفط

في منتصف عام ١٩٦٧م من قبل الرئيس بنيامين نامدي أزيكوي، حيث بدأت حرب أهلية أودت بحياة مليون شخص واستمرت الحرب في الفترة ما بين يونيو ١٩٦٧ وحتى يناير ١٩٧٠.[٥]

ولابد من الإشارة إلى أن قبيلتي ((اليوروبا))، و((الإيبو)) تضمان الغالبية المسيحية.وتتصارع القبائل فيما بينها ليس من أجل الدين فقط، بل تضم بين طياتها صراعات أخرى خاصة بالمصالح والحسابات السياسية والثأر، وهذه الأمور التي تقف وراءها الكثير من التحالفات، كما نتج عن هذه الصراعات عدد من الحروب الأهلية والانقلابات ففي أوائل التسعينيات حدث انقلابين من تنظيم ضباط الأيبو ضد رئيس من الهوسا، ولكن لم يفلح أي منهم كما تلا ذلك عدد من الانقلابات والاغتيالات الأخرى. ونظراً لإقامة العديد من أبناء قبيلة الهوسا في مناطق نفوذ قبيلة اليوروبا والعكس فغالباً ما تحدث الكثير من المواجهات بين الطرفين، هذا بالإضافة للصراع على السلطة وحكم البلاد. هذا بالإضافة إلى أن الحركات الإسلامية تنتشر في شمالي البلاد ومن أبرزها جماعة "كالا كاتو" التي تسببت دعواتها للعصيان المدني عامي ١٩٨٠ و١٩٩٢في سقوط القتلى.

ثالثاً :جماعة بوكو حرام النيجيرية :*

وسميت هذه الجماعة أيضا بطالبان نيجيريا .وتهدف جماعة بوكو حرام إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة صحيحة وإقامة مجتمع إسلامي خالص في شمال نيجيريا، فضلا عن تحريم التعليم الغربي. وكذلك فإنهم يسعون إلى إقامة حكومة إسلامية على نمط الإمارة الإسلامية في أفغانستان، وذلك من خلال استخدام أدوات العصيان المسلح وتطهير المجتمع من مظاهر الكفر والفجور. [٦]

تأسست هذه الجماعة في كانون الثاني ٢٠٠٤، على يد محمد يوسف*، وفي مدينة بوتشي عرف عن الجماعة رفضها الاندماج مع الأهالي المحليين، ورفضها للتعليم الغربي، الثقافة الغربية، العلوم . كذلك تتضمن هذه الجماعة قادمون من تشاد ويتحدثون فقط اللغة العربية . وعند تأسيسها كانت الحركة تضم نحو مئتي شاب مسلم، بينهم نساء. وعـُرفت الجماعة

أيضاً بعدة أسماء، منها (السنة والجماعة، أتباع تعاليم محمد) . ورغم أن السلطات النيجيرية أعلنت مراراً أنها تمكنت من القضاء على الحركة إلا أن التطورات بعد ذلك أثبتت عكس ذلك ، ففي ٤ آب ٢٠٠٩ ، أعلنت جماعة" بوكو حرام" رسميا الالتحاق بتنظيم القاعدة ، متعهدة بشن سلسلة من التفجيرات في شمالي البلاد وجنوبها.(٧)

ويبدو أن سياسات الحكومات العسكرية والمدنية المتعاقبة في نيجيريا تخلق تعاطفا شعبيا مع تلك الحركات وتوفر أرضية خصبة للقاعدة للنمو هناك ، فمعروف أن تلك الحكومات ترفض بشدة تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة أنحاء البلاد كما هو معمول به في الشمال منذ ٢٠٠٠ ، كما تغذي العنف الطائفي لأهداف سياسية وتواصل تحالفها الوثيق مع واشنطن غير عابئة بالرفض الشعبي ولاسيما في الشمال والغرب لهذا الأمر.ولا ننسى أيضا أن التركيب الديني والعرقي يساهم في إشعال التوتر قي هذه البلاد فنيجيريا تعد أكبر البلدان الإفريقية من حيث عدد السكان ينقسمون بالتساوي تقريباً بين المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب ولكن تعيش أقليات دينية مسيحية ومسلمة بأعداد كبيرة في أغلب المدن في الشمال والجنوب.

ومنذ أن بدأت ١٢ ولاية شمالية تطبيق الشريعة الإسلامية في عام ٢٠٠٠ تصاعدت حدة العنف الطائفي في ظل مطالبة الأقليات المسلمة في الجنوب بأمر مماثل ، وفي المقابل ترفض الأقليات المسيحية في الشمال تطبيق الشريعة الإسلامية. فضلا عن ذلك ، فإن البعد العرقي له دور كبير في ظهور التوتر ، اذ تتشكل نيجيريا من قبيلتين كبيرتين هما الهوسا في شمالي البلاد وأغلبهم مسلمون والإيبو وغالبية أفرادها مسيحيون في الجنوب الشرقي ، لكن القبيلتين تتداخلان في كثير من المناطق ولذلك شهد وسط نيجيريا وخاصة ولايتا بلاتو وتارابا منذ أن عادت نيجيريا إلى النظام المدني في ١٩٩٩، اشتباكات عرقية ودينية أوقعت مئات القتلى . ورغم أن العنف الطائفي في نيجيريا أودى بحياة آلالاف ، إلا أن التوتر قائم بين المسلمين من جهة والمسيحيين وبقية المجموعات الطائفية والعرقية منذ زمن طويل ، حيث أسفرت صدامات قبلية وطائفية وعرقية في أواخر التسعينيات عن مقتل أكثر من عشرة آلاف شخص.

ويفاقم من أزمة نيجيريا أن الخلافات ليست ثقافية أو دينية فقط بل اقتصادية أيضا لأن تلك الدولة خلال العقود الماضية تضاعف عدد سكانها ورغم الثراء النفطي الضخم للبلاد لم يواكب الاقتصاد حركة النمو السكاني وزاد النيجيريون فقرا كما أن الطريقة التي توزع بها الحكومة الفيدرالية ثروات البلاد النفطية الضخمة تسببت في إذكاء العنف الطائفي لأنها تمنح التعاقدات في مجال النفط لذوي الحظوة السياسية مما يعني أن من يصل إلى السلطة يصل أيضا إلى الغنى ولكن الوصول للسلطة يتم من خلال حشد المؤيدين وهذا لا يتحقق إلا باستغلال الانقسامات العرقية والطائفية ودفع المال لقطاعات من السكان لإثارة الاضطرابات.

رابعاً: تنظيم القاعدة في نيجيريا

ليس من شك من أن وجود تنظيم القاعدة يعد أمر واقعياً إلا أنه مع ذلك كان دائم البحث عن موطئ قدم جديد في أفريقيا وخصوصا في نيجيريا التي يبلغ عدد المسلمين فيها ٥٠% من السكان ، ويتمركزون في شمال البلاد حيث تطبق الشريعة الإسلامية في ١٢ ولاية من أصل ٣٦ ،حيث يحظى زعيم التنظيم أسامة بن لادن بشعبية كبيرة . هذه الشعبية تبدو ظاهرة للعيان في أطلاق اسمه على الكثير من المواليد وفي صوره التي تنتشر على السيارات و المحال و الملابس. ويمثل وجود صلات وارتباطات للقاعدة بالحركة فى نيجيريا أمرا مقلقا، وينذر بعودة قوية للقاعدة، انطلاقا من الأراضي الأفريقية، ويهدد بانتشار هجماته في القارة بالنظر إلى هشاشة الأوضاع الأمنية فيها وعدم الاستقرار السياسي. اذ يمثل ذلك عبئاً كبيراً يمكنه أن يجلب على نيجيريا عواقب وخيمة تلقي بأثرها على المسلمين في هذا البلد، و تزيد من الضغوط على الجمعيات الإسلامية التي تعمل في هذا البلد الذي يعرف بتسامحه و الحرية التي يوفرها لهذه المنظمات. حرية ربما تكون مدخلاً استغلته الجماعات المتشددة لنشر الأفكار المتشددة التي بدأت تتسرب إلى الشباب مدعومة بالفساد والفقر المنتشر في البلاد وخصوصاً في شمالها.

ويمثل الهجوم الانتحاري الذي نفذته جماعة "بوكو حرام" على مبنى الأمم المتحدة في العاصمة النيجيرية أبوجا، يوم ٢٦ /آب ٢٠١١، تحولا مهما وفارقا في فكر هذه الحركة

التي تنشط في شمال نيجيريا المسلم. وتشير الدلائل المتوفرة لدى سلطات الأمن النيجيرية إلى وجود صلات قوية بين منفذي هجوم أبوجا، الذي أدى إلى مقتل نحو ٢٣ شخصا، وبين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم شباب المجاهدين في الصومال.(٨)

وإذا كان الرأي المثير للجدل والذي يجري بين الأوساط الحكومية والمؤسسات البحثية الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأميركية يشير إلى أن تنظيم القاعدة ربما قد ينهي هذا التنظيم خصوصاً بعد تصفية زعيمه المؤسس أسامة بن لادن على أيدي قوات أميركية خاصة في الأراضي الباكستانية، فإن وجود صلات وارتباطات للقاعدة في نيجيريا فأنه في الوقت نفسه يعد مصدر قلق للولايات المتحدة ، وينذر بعودة قوية للقاعدة انطلاقا من الأراضي الأفريقية. فالقاعدة تدعم بقوة شباب المجاهدين الذين يسيطرون على معظم أرجاء جنوب الصومال، كما أن مقاتلي القاعدة ينشطون في مناطق الحدود القلقة جنوب الجزائر، عبر مالي والنيجر وحتى موريتانيا.ولا شك في أن اختراق القاعدة لنيجيريا –التي تعد دولة نفطية مهمة، فضلا عن كونها عملاق أفريقيا من حيث تعداد سكانها– يؤدي إلى زيادة قوة تنظيم القاعدة، ويعطيه دفعا جديدا.(٩) إذ إن منطقة غرب أفريقيا تشكل إحدى بؤر التوتر الكبرى في أفريقيا، نظرا لغياب الأمن وعدم الاستقرار في كثير من بلدانها. ولعل ذلك يدفع إلى التساؤل حول مستقبل تنظيم القاعدة في الغرب الأفريقي عموما، وفي نيجيريا غير المستقرة على وجه الخصوص.

أن نماذج القاعدة ، بما فيها جماعة بوكو حرام، تهدف إلى محاولة كسب التعاطف والتأييد من المسلمين العاديين بصفة عامة، والجهاديين بصفة خاصة، نظرا للمكانة الخاصة التي يتمتع بها تنظيم القاعدة في أوساط المسلمين، والذي دائما ما يطرح نفسه على أنه مدافع عن الإسلام والمسلمين ضد اليهود والصليبيين المعتدين، وبالتالي تتمكن جماعة بوكو حرام من الحصول على الدعم المالي والمادي من المسلمين الموجودين في هذه المناطق، والذين عانوا لسنوات من الاحتلال، ويرون فيه مثالا للصليبيين الذين تتحدث عنهم القاعدة، وبالتالي يساعدون ويدعمون أمثال هذه الجماعات.

من ناحية أخرى، فإن القاعدة الأم لا تنفى مثل هذه البيانات من التحاق هذه الجماعات بها، وذلك لكي تثبت لأعدائها أن لها قواعد وأتباعا فى مناطق مختلفة من العالم، وأنها صاحبة أذرع طويلة تستطيع أن تضرب بها أعداءها فى مناطق متعددة من العالم.

خامساً: مشكلة تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا:

بعد سقوط حكومة الجنرالات العسكرية، وظهور الحكومة المدنية الديمقراطية جذبت نيجيريا الأنظار إليها بإعلان ولاياتها تطبيق الشريعة الإسلامية، وركزت وسائل الإعلام ــ لاسيما الغربية ــ على اعتراضات المسيحيين النيجيريين على تطبيق الشريعة. وقد انعكست هذه الخلافات بين الولايات الشمالية والجنوبية حول مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، من خلال نقتين أساسيتين :[١٠]

أولاً: الكثافة المسيحية في الجنوب تخشى من تطبيق الشريعة عليها.

ثانياً: النزاعات القبلية بين الشمال والجنوب ما تزال مستمرة، فالأصوات المرتفعة التي تنادي برفض تطبيق الشريعة هي في الواقع أصداء للصراع القبلي القديم، ولا سيما إذا عرفنا أن الشخصية النيجيرية رغم النزاع العرقي والديني ترى أن مصلحتها مع النيجري الأسود أكثر من المسيحي الأبيض. لكن هذا لا يمنع وجود جهات خارجية غربية ــ لاسيما عقب أحداث كادونا عام ٢٠٠٠م إذ كان لها دور تحريضي في تلك الأحداث الطائفية.

أن قضية تطبيق الشريعة لم تظهر فجأة في نيجيريا . فالشعب النيجيري (الشماليون خصوصاً) كانوا تحت أحكام الشريعة الإسلامية حتى قدوم الاستعمار البريطاني، وكان الأمن موفوراً إلى درجة كبيرة. ولما قدمت بريطانيا وقامت بعمليات التبشير بين القبائل الوثنية، أرادت أن تغيّر أحكام الشريعة بحجة أن الشريعة تعارض القانون الطبيعي (الوضعي). ولم تنجح في ذلك، وضغطت على (أحمد بيلّو) * الزعيم الوطني النيجيري المسلم لتغيير القوانين الإسلامية، فرفض، وأخيراً ساومته على تعديل القانون الجنائي بحجة اصطدامه مع القانون الطبيعي ليكون ثمناً لاستقلال نيجيريا، إلا انه تم صياغة قانوناً مستمداً من الشريعة الإسلامية مع بعض التعديلات، وكان ذلك في نهاية الخمسينيات، فاستقلت

نيجيريا على هذا الأساس. وكان في نيّة أحمد بيلّو أن يعدل القانون بعد الاستقلال، فوافته المنية ؛ حيث اغتيل في أوائل الستينيات، وبقي مشروع تطبيق الشريعة حلم المسلمين النيجيريين في الشمال والجنوب. فليس تطبيق الشريعة غريباً عن الشعب النيجري).[١١]

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التركيبة الإدارية السياسية في نيجيريا ــ تسمح لكل ولاية أن يكون لها قانونها الخاص، وفي الدستور الفيدرالي مواد دستورية تسمح للبرلمانات بتطبيق القوانين التي تقرها البرلمانات المحلية بما يناسبها .

إن قانون الأحوال الشخصية إسلامي بالأساس، والقانون المدني كذلك مع بعض الاختلافات، وأسلمة الباقي لا يتصادم مع الدستور، فالمشكلة تكمن في بعض أحكام القانون الجزائي. والآن تضغط برلمانات الولايات المحلية على الحكومة الفيدرالية لإعادة النظر في الدستور كي يكون أكثر صراحة في النص على حرية اختيار القانون من قبل البرلمانات المحلية.

أما بالنسبة إلى موقف المسيحيين فينبغي الإشارة هنا إلى أمرين اثنين:

الأول: أن تطبيق الشريعة ليس إلغاءا للقوانين السابقة، وإنما هو تعديل جزئي لبعض القوانين الجزائية والمدنية تحديداً.والأمر الثاني: الولايات التي أعلنت تطبيق الشريعة بأغلبية برلمانية أعلنت أن المسيحيين لا يخضعون للأحكام الشرعية التي تخالف القانون السابق.[١٢]

وهنا تجدر الإشارة الى نقطة مهمة وهي أن المثقفين الشماليين يرون أن تطبيق القوانين الوضعية يمثل لهم تجاوزاً لحريتهم الدينية، إذ يطبق عليهم قانون غربي (مسيحي)، لم يختاروه ، بل فرضه عليهم الاستعمار الذي بذر الشقاق في نيجيريا شماليها وجنوبيها، ويرون أن عودة تطبيق الشريعة هو عودة إلى حريتهم.وإن حقيقة النزاع بين المسيحيين والمسلمين هو نزاع عرقي طغى على السطح تحت مظلة قضية تطبيق الشريعة، كما أن في خلفية هذه الأحداث يشترك فيها التصارع بين الأجنحة في الحزبين الكبيرين في نيجيريا الجمهوري والديمقراطي.

سادساً: أسباب تصاعد العنف الطائفي في نيجيريا

لقد حددت التطورات التي شهدتها أعمال العنف الطائفي في نيجيريا مؤخرا بعض ملامح الأزمة الطائفية، ومن ثمة فأن هناك من الأسباب والدوافع التي تقف وراء تصاعد العنف الطائفي من حين لآخر داخل هذه الدولة، ومن هذه الأسباب والدوافع مايلي:

أولا: العامل الداخلي

١. العنف الطائفي:

أن الأحداث الدامية التي تشهدها نيجيريا من أعمال العنف بين المسلمين والمسيحيين هي ليست المرة الأولى التي تتصاعد بهذا البلد. حيث اشتعلت الصراعات الدامية بين الجماعتين أكثر من مرة، ففى أيلول ٢٠٠١ قتل أكثر من ٩٠٠ شخص في المدينة على خلفية تعيين رئيس مسلم لإحدى لجان توزيع حصص الطعام على السكان فى ولاية "بلاتو"، حيث اعتبر "البيروم" أن هذا الأمر يقلل من قدرهم وهم الأغلبية، وأن الرئيس المسلم سيتحيز لجماعته الاثنية الذين يعدون دخلاء ويجب طردهم.(١٣)

كما اندلعت مواجهات أخرى بين الجماعتين فى تشرين الأول عام ٢٠٠٨ بعد فوز الحزب الحاكم "حزب الشعب الديمقراطي" على الحزب المعارض ذى الأغلبية المسلمة "حزب نيجيريا الشعبي"، مما أدى إلى تبادل الاتهامات بالتزوير لصالح "البيروم" وتهميش الأقلية الفولانية، وقتل فى هذه الاشتباكات أكثر من ٧٠٠ موطن (وفق منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية).(١٤) وبعد المواجهات الدامية التي شهدتها نيجيريا خلال الشهور الأخيرة وراح ضحيتها عدد كبير من المسلمين والمسيحيين فى مدينة "جوس" تصاعدت التفسيرات التى تؤكد على أن حالة العنف التي شهدتها المدينة هى حالة من "العنف الديني" بل ذهب بعض المحللين إلى القول بأنها محالة لـــ"تصفية" الوجود الإسلامي عبر إبادة جماعية للمسلمين فى المدينة، وتعددت الأطروحات الداعية إلى تسوية الأزمة حتى ذهب البعض إلى طرح حلول غير منطقية تمثلت في الفكرة التي دعا إليها الرئيس الليبي معمر ألقذافي بتقسيم نيجيريا إلى دولتين على أساس ديني" دولة للمسيحيين والأخرى للمسلمين على غرار ما حدث في باكستان أو تقسيمها إلى مجموعة دول على أساس أثني مثل يوغسلافيا.(١٥)

وعلى الرغم من موضوعية بعض التحليلات التي طرحت لتفسير حالة العنف التي شهدتها مدينة جوس النيجيرية مؤخرا فضلا عن التأثير الكبير الذي يحتله العامل الديني كأحد محددات الصراع في نيجيريا بصفة عامة، إلا أن الاعتماد على التنوع الديني كعامل وحيد في تحليل أسباب تصاعد العنف في جوس يحمل قصورا في تحديد الأبعاد المختلفة التي تقف وراء تصاعد أعمال العنف فى هذه المدينة بل ووصولها إلى مراحل من الوحشية والدموية غير المسبوقة، وهذه الأبعاد هي التي تدحض فكرة تقسيم نيجيريا على أساس ديني أوأثني باعتبارها فكرة بعيدة عن الواقع ولا تستند إلى طبيعة الأوضاع في نيجيريا.

لقد عانت نيجيريا منذ الاستقلال من مشكلة الاندماج الوطني حيث تعلو الولاءات مادون الوطنية (الاثنية والدينية والإقليمية) على الولاء الوطني، كما ارتبطت هذه المشكلة خلال السنوات الأخيرة بظاهرة الإحياء والصحوة الدينية التي تشهدها مناطق مختلفة في العالم والتي جعلت اللجوء إلى "الدين" يمثل ملجأ أساسيا للكثيرين لمواجهة العديد من التحديات على المستويات الفردية والجماعية.

ولم تبتعد مشاهد العنف الدامية في مدينة جوس عن هذه الحقائق بل جاءت معبرة ومجسدة لها، فالمنطقة الوسطى التي تنتمي إليها المدينة تعتبر صورة مصغرة من نيجيريا من حيث التنوع ألاثني والديني، وتحتوى مدينة جوس على أكثر من جماعة أثنية إلا أن أكبر جماعتين هما، " البيروم" وهم مزارعون مسيحيون، و"الهوسا الفولانى" وهم مسلمون ويعملون كرعاة للماشية، وكان هناك خلاف دائم بين المجموعتين نظرا لنزوح الرعاة المسلمين من الشمال منذ سنوات في اتجاه الجنوب مما آثار نزاعات بين الجانبين حول الأراضي الخصبة حيث ترى الجماعات المسيحية أنهم أصحاب الأرض والسكان الأصليون ويرغبون في طرد الأقلية المسلمة من مدينتهم. كما ظهرت مخاوف لدى جماعة "البيروم" من احتمالات سيطرة المسلمين من الهوسا الفولانى على المناصب الإدارية المحلية فى ولاية "بلاتو" التي تعد مدينة جوس عاصمة لها، بل وتزايدت انتقادات بعض المسئولين السياسية من المسيحيين لسيطرة الثقافة "الهوساوية" ذات المرجعية الإسلامية القادمة من الشمال على المنطقة الوسطى من

البلاد ومطالبتهم بتغيير تلك المعادلة لصالح الجماعة المسيحية التي تمثل أغلبية في هذه المنطقة وفى مدينة جوس.(١٦)

وعلي الرغم من أن التنوع ألاثني والديني لا يمثل مشكلة في حد ذاته بل تعتبره بعض الدول مجالا لتحقيق الاستقرار والتنمية، إلا أن هذا التنوع يمثل كارثة بالنسبة للعديد من الدول الأفريقية ومنها نيجيريا نظرا لأن هذا التنوع يتم توجيهه وتسييسه في ظل غياب قيم المواطنة وانتشار الولاءات دون الوطنية التي تركز علي الانتماءات الاثنية والدينية، وفي هذا الإطار تعمل كل جماعة دينية أو أثنية علي الإعلاء من انتماءاتها الفرعية علي حساب انتمائها الوطني مما يخلق تجاذبات بين الجماعات المختلفة وخاصة إذا ارتبط هذا الوضع بتوزيع المناصب السياسية والموارد الاقتصادية. وبالتالي لم يكن مشهد الصراع الطائفي في مدينة جوس بالجديد علي الواقع النيجيري، في ظل وجود جماعتين مسيحية ومسلمة وكل منهما تنتمي إلي جماعة أثنية محددة، فالمسيحيون ينتمون إلي جماعة بيروم أما المسلمون فينتمون إلي جماعة الهوسا – الفولاني، حيث تتفوق الجماعة المسيحية من حيث العدد ويعتقدون بضرورة طرد الأقلية المسلمة من المدينة باعتبارهم وافدين وليسوا من السكان الأصليين، وشهدت السنوات الأخيرة أحداث عنف مختلفة بين الجانبين.

٢. الأزمة الاقتصادية

أن الصراع على عائدات النفط في نيجيريا ليس هو السبب الوحيد في ما تشهده من اضطرابات، فمشكلات هذا البلد الأفريقي الكبير كثيرة ومعقدة ولا يمكن اختزالها في سبب واحد.لكن ورغم ذلك فإن مسألة السيطرة على النفط واحتكار عائداته وتركزها في دائرة ضيقة من أبناء مجتمع يعيش أكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر، أجج لهيب الصراعات العرقية والاضطرابات الدينية التي تشهدها نيجيريا والتي ازداد أوارها في السنوات الأخيرة.

فقد زادت الأزمة الاقتصادية من تعقد الموقف بين المسلمين والمسيحيين فى مدينة "جوس"، فمع تفاقم الأزمة الاقتصادية في أكبر دولة منتجة للنفط فى أفريقيا حيث يعيش ٧٠ % من السكان تحت خط الفقر وتقترب نسبة البطالة بين الشباب ٥٠ %.

يعتبر انتشار الفقر والبطالة من الأسباب المهمة الدافعة إلي العنف الطائفي، فعلي الرغم من كون نيجيريا دولة بترولية إلا أن ٧٠% من الشعب النيجيري يعيشون تحت خط الفقر، كما أن متوسط دخل الفرد ٣٠٠ دولار سنويا، فضلا عن حالة التهميش الاقتصادي التي تعاني منه بعض الجماعات الاثنية والدينية ومنهم المسلمون، فمن يستطيع تقلد مقاليد الحكم والسلطة السياسية يستطيع السيطرة علي الموارد الاقتصادية، مما يعطي انطباعا أن المشكلة في نيجيريا اقتصادية وترتدي عباءة دينية طائفية. وخاصة في ظل تزايد مطالب العديد من الجماعات بنصيب عادل من الثروة. كما تصل نسبة البطالة بين الشباب إلي ٩.٤% وهؤلاء يسهل تجنيدهم في مقابل تقديم الأموال لهم ويتم استغلالهم من قبل رجال السياسة والأعمال. كما ينتشر الفساد بأشكاله المختلفة مما أدي لوجود قوى داخلية لديها مصالح مع الشركات الأجنبية والولايات المتحدة بل ومجلس الكنائس العالمي.[١٧]

٣- الظروف السياسية

أن الأحداث العنيفة والدامية التي تعاني منها كافة المناطق والأقسام في نيجيريا في الوقت الحاضر إنما ولدت في ظل حالة الفراغ السياسي الذي تعاني منه البلاد نتيجة لمرض الرئيس عمر يارادو، وقيام الرئيس جودلاك جوناثان بالقيام بمهام الرئيس بالنيابة وقيامه بسلسلة إجراءات استفزازية منها إقالة مستشار الأمن القومي عبدول مختاري ساركي وتعيين الجنرال عليو جوشاو بدلا منه، كما قام بسلسلة من الاعتقالات بين المسلمين، ووضع جميع أجهزة الأمن في ولاية بلاتو والولايات المجاورة علي أهبة الاستعداد القصوى، كما قام الرئيس بالنيابة بحل الحكومة الاتحادية.إضافة إلى الإجراءات المتعلقة برفع العم الحكومي على المشتقات النفطية التي أثارت أزمة كبيرة في البلاد [١٨]

وفى ظل تزايد معدلات الفساد، تعانى كثير من الجماعات الاثنية ومنها الجماعات المسلمة من حالة التهميش السياسي ومن ثم الاقتصادي فمن يحصل على المناصب السياسية يتمكن من الاستحواذ على الثروة الاقتصادية وعلى نصيب من عائدات النفط، فضلا عما شهدته البلاد من حالة من الفراغ السياسي بعد أن ظل الرئيس الراحل (عمر يارداوا)* لشهور خارج البلاد للعلاج، ورفضه التنحي عن السلطة حتى وفاته في السادس من أيار عام ٢٠١٠ ، ولتفادي غرق البلاد في الفوضى، طلب البرلمان من نائب الرئيس "جوناثان جودلاك" أن يتولى الرئاسة مؤقتا، علما بأن يارادوا لم يسلمه السلطات الرئاسية رسميا قبل مغادرته البلاد، كما شهد حزب الشعب الديمقراطي انقساما حادا في انتظار الانتخابات العامة المقررة في نيسان ٢٠١١.(١٩)

وقد أثارت هذه الأوضاع الكثير من الجدل والتكهنات حول طبيعة المرحلة المقدمة عليها نيجيريا وهل ستدخل هذه الدولة الكبيرة في مرحلة جديدة من مراحل عدم الاستقرار وانتشار الفوضى في ظل وجود جماعات كثيرة "معارضة" تبحث عن أي مجال تستطيع من خلاله تفريغ مالديها من معاناة في موجات من العنف، هذا إلى جانب حالة التنافس والاستقطاب التي يشملها النظام السياسي في نيجيريا والتي تحمل في طياتها الكثير من عوامل عدم الاستقرار.

وفى ظل بيئة "عدم الوضوح" التي عاشها الشعب والدولة النيجيرية خلال الشهور الأخيرة لم يكن من الغريب تصاعد الأزمات بين جماعات أثنية أو دينية في البلاد، ففي أوقات الأزمات الوطنية قد يلجأ البعض إلى العودة إلى انتماءاتهم الفرعية أو مادون الوطنية للاحتماء بها عند الضرورة، إلا أن حالة الفراغ السياسي لم تمثل سببا مباشرا في تصاعد أعمال العنف في مدينة "جوس"، بقدر ما مثلت حالة ساعدت على خلق بيئة محفزة للعنف واستخدام النعرات الإثنية فى تأجيج العنف ووصوله إلى مراحل مريعة من الوحشية والدموية، في ظل تفاعل بعض القوى الخارجية مع هذه الحالة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الذي عرض قائده أبو مصعب عبد الودود تزويد المسلمين في نيجيريا

بالسلاح والرجال للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الجماعات المسيحية، واهتمام بعض القوى الغربية وفى مقدمتهم الولايات المتحدة بمتابعة ما يحدث من اضطرابات في نيجيريا نظرا لاعتمادها عليها في سد احتياجاتها النفطية حيث تحتل نيجيريا المركز الخامس بين الدول المصدرة للنفط للولايات المتحدة، هذا إلى جانب تعرض الولايات المتحدة لتهديدات إرهابية اتهم فيها مواطن نيجيري مما جعلها تضع نيجيريا على قائمة الدول التي سيخضع مواطنوها إلى إجراءات أمنية مشددة قبل صعودهم إلى الطائرات المتجهة إلى الولايات المتحدة.

وبذلك فإن مشاهد العنف الدموي بين المسلمين والمسيحيين فى مدينة "جوس" لم تأت على خلفية دينية فقط بل تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب المتشابكة لتطرح الأزمة في هذه المدينة في صورة صراع ديني بين طائفتين، وفى الوقت نفسه تدحض هذه العوامل أية أفكار تدعو إلى تقسيم نيجيريا على أساس ديني أو اثني لان فكرة "تقسيم الدولة" تتنافى مع طبيعة الأوضاع الاثنية والسياسية والاقتصادية في نيجيريا بل وتتعارض مع طبيعة الأوضاع الدينية، فعلى الرغم من وجود ولايات في الشمال النيجيري تطبق الشريعة الإسلامية وولايات أخرى ذات أغلبية مسيحية إلا أن هناك العديد من الولايات النيجيرية التي تضم أكثر من جماعة إثنية ودينية مما يجعل عملية التقسيم تفتح مجالا لتصاعد مشكلات جديدة وخاصة في ظل حالة الفقر وضعف التنمية التي تعانى منه العديد من الولايات واعتماد هذه الولايات على الموارد الفيدرالية في سد احتياجات السكان. ومن ناحية أخرى ستعطى فكرة التقسيم فرصة لبعض الجماعات في الدولة للمطالبة بالانفصال بأقاليمها عن الدولة النيجيرية. وعلى المستوى الإقليمي، فإن الدعوة لتقسيم نيجيريا الدولة الكبيرة والقائد الإقليمي في غرب أفريقيا سيفتح المجال أمام جماعات في الدول المجاورة للمطالبة بالانفصال أو تقسيم دولها هي الأخرى على أساس ديني أو اثني أو إقليمي، وفى ظل حالة التنوع ألاثني والديني الذي تتميز به دول القارة الأفريقية جنوب الصحراء، ستصبح فكرة تقسيم الدول فكرة هادمة لكل محاولات التنمية والاستقرار في هذه الدول التي سعت منذ

الاستقلال إلى تحقيق الوحدة بين شعوبها بالبحث عن الأسس التي تجمع هذه الشعوب وتجعلها تتوحد لا تتفكك، ونيجيريا نفسها خاضت حربا راح ضحيتها ما يقرب من مليون مواطن خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠ لمنع انفصال إقليم "بيافرا".(٢٠)

٤- ضعف المؤسسة الأمنية

على الرغم من أن أحداث العنف الطائفي ليست بالجديدة على نيجيريا أو مدينة جوس، فقد تعرضت البلاد لأحداث طائفية منذ انتهاء الحكم العسكري عام ١٩٩٩ سقط خلالها أكثر من ١٣ ألف شخص وجاءت هذه الأحداث كنتيجة لأسباب مختلفة، وقد ساهمت حملات تبشيرية لكنائس غربية في إذكاء هذه الأحداث، في الوقت الذي انغمس فيه المسلمون وخاصة بعد عام ٢٠٠١ في الدفاع عن هويتهم مما ساهم في تغذية تيارات سلفية وافدة دعت لحمل السلاح للسيطرة على البلاد. وعلى الرغم من ان تعامل المؤسسات الأمنية في نيجيريا مع الجماعات المتهمة بالإرهاب (مثل جماعة بوكو حرام) كان في منتهي الشدة والعنف وقامت هذه المؤسسات بسلسلة من الإعدامات بين المسلمين، إلا أن تدخل الجيش والشرطة للسيطرة على أحداث العنف الطائفي الأخيرة كان متأخرا، وقد ارجع البعض هذا التراخي الأمني إلي صعوبات إدارية تعود إلي صعوبة اتخاذ قرارات للتدخل الأمني علي مستوي الولايات، إلا أن كثيرين قد اتهموا المؤسسات الأمنية بالإهمال والتباطؤ بل والتواطؤ مع بعض الجماعات لإثارة الفتنة الطائفية وخاصة في ظل انتماء كثيرين من جنرالات الجيش من المسيحيين إلي القبائل القاطنة في مدينة جوس.(٢١)

ثانياً : العامل الخارجي

أن العنف الطائفي والسياسي والديني، وانتشار الفقر والأمية والجهل بين المسلمين أو استضعاف طائفة المسلمين وتهميشهم تركة صنعها الاستعمار البريطاني لتكون ثمن الاستقلال والحرية. فالحرب الأهلية التي شهدتها نيجيريا في الستينات سببها الدين والانفصال،فالعنف الطائفي في نيجيريا سببه اختلاف الدين فدائما بين قبيلة هوسا المسلمة

وقبيلة ايبو الوثنية المسيحية وأحيانا أخرى بين قبيلة يوروبا التي يسيطر المسيحيون على إدارتها السياسية وإعلامها، فقل ما يقع التقاتل بينهما إلا في المناطق والمدن التي يسيطر عليها المسيحيون في وسط نيجيريا وقل ما تشهد مناطق ومدن المسلمين في وسط غرب الجنوب مثل هذه الأحداث.أما محاولة الإنفصال فورائها جهات خارجية، فاسرائيل لها دور كبير وخطير في الحرب الأهلية الانفصالية الأولى في الستينيات، حيث قدمت الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي للانفصاليين من شرق الجنوب وشرق الشرق النيجيري حيث انحدر الرئيس الحالي. والآن بعد عودة العنف الطائفي ولكن لأهداف انفصالية وتسلطية، وعادت إسرائيل تطلب من الحكومة النيجيرية التدخل للقضاء على المجموعات الإسلامية المسلحة مع العلم أن الرئيس الحالي المسيحي كان من قبيلة ايبو ومن منطقة شرق الشرق التي شهدت أعتلى الحروب الأهلية في الستينات، ويؤيدها حتى الآن قادة بعض الكنائس الكبرى في نيجيريا لاسيما المقربون منهم إلى إسرائيل.(٢٢)

ونعتقد أن ظهور الحركات الانفصالية المسلحة في جنوب نيجيريا ليست حادثة عادية أو مبررة، بل التدخل الخارجي وتمويل أنشطة بعضهم من الخارج أعطى هذه الفصائل قوة هائلة للبقاء والصمود أما جيش الدولة وأمنها حتى الآن. ولكن هذه الفصائل هي مجرد الخطوة الأولى نحو الانفصال والخطوة الثانية هي هذه التفجيرات والهجمات الدموية تنفذها مجموعات مسيحية متطرفة دائما وتنتقم لها مجموعات إسلامية بالإضافة إلى مجموعات أخرى لا يعرف أحد عنها شيئا، ولكن البصمات والأساليب لم تختلف عن ما تنفذها المخابرات الخارجية في العراق لإجراء البلاد إلى حرب أهلية تجبرها على الانفصال وقيام أقاليم على مناطق النفط والثروات في الجنوب كالخطوة الأخيرة في جدول المؤامرات.

أن أمريكا لها مصالح اقتصادية وسياسية في نيجيريا وتتحرك في داخل الدولة بشكل ملفت للنظر، وإسرائيل مثلها تماما وفرنسا وبريطانيا هما أسوأ من الصين وروسيا، فروسيا والصين تبحثان عن نظام يعقد معهما اتفاقيات عسكرية تجارية ونفطية اقتصادية ولكل وسائل مختلفة في تحقيق نواياهم، ولكن إسرائيل وأمريكا هما المشكلة الرئيسة للدولة قبل غيرهما.

أن هذه الهجمات والتدهور الأمني قد يكون مبررا للوجود العسكري الأمريكي في نيجيريا بحجة مكافحة ما يسمى بالإرهاب بل دخول الشركات الأمنية الإسرائيلية إلى أبوجا وغيرها من أهم المدن النيجيرية لتحقيق أهداف فوق الهيمنة الأمنية أو الاقتصادية. فالولايات المتحدة سعت في عهد الرئيس السابق عمر يارادوا إلى إقامة قاعدة عسكرية على الأراضي النيجيرية، لكن البرلمان رفض الطلب الأمريكي، وهو ما تكرر في عهد الرئيس النيجيري الحالي جودلاك جوناثان.(٢٣)

سابعاً: مستقبل الاستقرار في نيجيريا

لقد أثبتت المواجهات الطائفية التي شهدتها مدن نيجيرية أن هذه المواجهات وإن وقعت بين مسلمين ومسيحيين إلا أن جوهرها يرتبط بمجموعة من العوامل التي تتساند مع العامل الديني في تشكيل هذا الاحتقان الطائفي الذي تعاني منه الدولة. وهذه العوامل ترتبط بحالة التهميش الاقتصادي والسياسي الذي تعاني منه بعض الجماعات ومنها الجماعات المسلمة هذا علي الرغم من كون المسلمين يشكلون أغلبية في هذه الدولة، فهم يعانون من الفقر والإقصاء السياسي والاقتصادي. كما أن أحداث العنف الطائفي جاءت لتؤكد المقولات الغربية ولاسيما الأمريكية التي ترى أن تنظيم القاعدة قد تغلغل إلى نيجيريا في صورة صعود بعض التيارات السلفية مثل جماعة "بوكو حرام " التي تحرم التعليم الأجنبي أو جماعة " كالاكاتو" التي تستند لرأي البسطاء من الناس، وهذه الجماعات وإن كانت لا ترتبط فعليا بتنظيم القاعدة إلا أن آراءها تراها الولايات المتحدة مهددة لمصالحها الحيوية في نيجيريا، حيث تعد نيجيريا من أهم الدول التي تري الولايات المتحدة ضرورة في تحقيق الاستقرار وفقا للمبادئ العلمانية فيها .

ويبقي السؤال الذي لا يزال يطرح نفسه كيف يتم القضاء علي التعصب الطائفي والعودة إلي الاستقرار؟ وللإجابة علي هذا السؤال لابد من تحليل لمشاهد الاضطرابات وأحداث العنف في نيجيريا، وبتتبع هذه المشاهد سنجد أن هذا العنف يرتبط في المقام الأول بالعوامل

الاقتصادية وانعدام التوزيع العادل للثروة وارتباط هذا التوزيع وفقاً لاعتبارات أثنية ودينية بل وانتشار الفساد المقوض للتنمية الشاملة في الدولة.

ويبدو أن الأوضاع الطائفية في نيجيريا قد أخذت في الاتجاه التصعيدي، وأنّ تداعيات وانعكاسات تلك التطورات قد تجاوزت الإطار المحلي أو المنظور المتوقع لها، اذ دخلت المواجهة الطائفية بين المواطنين المسلمين والمسيحيين مرحلة خطرة، في مدينة جوس النيجيرية وما رافقها من عمليات ثأرية انتقامية متبادلة نفذتها عناصر مسلحة من مسلمي الهوسا الفولاني والمسلحين المسيحيين .

إن التعامل الحكومي على مستوى السلطة الفدرالية في نيجيريا مع هذه القضية الخطيرة وأسلوبها في التعاطي والمعالجة لم يكن بالمستوى المطلوب، فإرسال تعزيزات عسكرية إلى المناطق الساخنة، وعسكرة شوارع المدن، فضلا عن تعزيز الحالة الأمنية في عدد من المدن الشمالية ذات الكثافة المسلمة، مثل: كانو، كادونا، مايدغري، كإجراءات وقائية من ردات فعل من جماعات الهوسا الفولانية ضد العناصر المسيحية الموجودة فيها، كلها إجراءات عادية طبيعية ليست جديدة، وحتى تصريحات نائب الرئيس النيجيري "غودلوك جوناثا" التي يعوّل عليها المراقبون لاسيما في ظل توليه إدارة البلاد بالنيابة عن الرئيس النيجيري عمر موسى يارادووا هي الأخرى لم تحمل جديداً ، فقد جاءت كالعادة تصبّ في اتجاه التهدئة وطمأنة الرأي العام أنّ السلطات الفدرالية في أبوجا تسيطر على الوضع رغم فداحة المشكلة، وأنّه"سيتم ملاحقة المسؤولين عن أعمال العنف وملاحقة كل من شجعوا الفوضى، أجّجوا نيران الفتنة، بأعمالهم أو بتصرفاتهم، سنقوم بتحقيق عاجل، وسيتم توقيف كل المتورطين، وسيحالون إلى العدالة بشكل سريع"

أنّ الخلافات العرقية والدينية والصراعات السياسية بين الشعب النيجيري تعدّ أكبر مشكلة تهدد مستقبل البلاد،كما أنّ الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها البلاد رغم ثرائها النفطي تتيح وتوفّر أجواء للتوتر والاحتقان المفضيان لانفجار الأوضاع،وبعبارة أخرى، العنف الطائفي والاشتباكات المتجددة على هذه الخلفية تعكس مدى عمق المشكلات الاجتماعية

ذات الخلفية الاقتصادية يتم التعبير عنها في قوالب وبنكهات طائفية. ولا يعني ذلك أننا ننكر أو ننفي صحة النظريات المفسّرة لتلك الأحداث مستندة على وجود سيناريوهات تآمرية متحيّزة ضدّ المسلمين في نيجيريا عامة، ووجود عمليات استهداف للكثافة الإسلامية الكبيرة التي تتمتع بها مناطق شمال نيجيريا، لاسيما وأن بعض الرموز السياسية من أبناء منطقة الحزام الأوسط المسيحيين قد أشاروا إلى امتعاضهم من سيطرة الثقافة الهوساوية ذات المرجعية الإسلامية وأنّ الوقت قد حان لتغيير تلك المعادلة لصالح الأقليات أصحاب الأرض والسكان الأصليين. وفي ظل هذه الأوضاع الخطيرة والعمليات الانتقامية التي تشهدها البلاد فإنّ الأوضاع بدون شك مرشحة لتشهد مزيداً من التصعيد والتفاقم على الرغم من وجود تعزيزات أمنية وعسكرية مكثفة، الشيء الذي يجعل كل الاحتمالات واردة وليست مستبعدة، لاسيما وأنّ الصراع السياسي على السلطة في الحكومة الفدرالية مازال محتدماً بين التيار الموالي للرئيس بالنيابة والتيار المؤيد للرئيس المريض ، مع استمرار المطالبة بدعوته للتنحي عن الحكم نهائياً، كل ذلك له تأثيره وانعكاساته ولو بدرجات على الوضع في جوس وملف العنف الطائفي بشكل عام. ويرى بعض المحللون أن النزاعات القبلية التاريخية وتلك المرتبطة بالأراضي والاستياء السياسي هي أبرز العوامل المسببة للعنف الذي تشهده بانتظام منطقة جوس في وسط نيجيريا، معتبرين أن العامل الديني يحل عادة في المرتبة الثانية. ان مظاهر الازمة لم تزل قائمة، بل والأخطر من ذلك، ان مسارها بدأ يتحول على شكله التقليدي من صراع اقليمي/اثني الى صراع ديني فبدلاً من ان يؤدي تطبيق النظام الفدرالي الى دفعة في مجال تحقيق الاندماج الوطني، فأنه ادى الى الحفاظ على الانقسامات التقليدية، وترك البلاد مقسمة الى وحدات صغيرة مختلفة (تعددية اثنية، دينية، لغوية، ثقافية، اقتصادية، اقليمية...)، وطالماً ان العناصر المحافظة داخل السلطة التقليدية قد استفادت من هذا النظام، فقد اصبح لها مصلحة مباشرة في الحفاظ على الوضع القائم، مما اسفر عن عزل الأقاليم وزيادة الفجوة فيما بينهما.

الخاتمة والاستنتاجات :

أن أعمال العنف الطائفي المتكررة التي تقع بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا قد أسفرت عن مجموعة من التداعيات المهمة علي الأمن والاستقرار في هذه الدولة التي تقع في غرب أفريقيا وتمثل عملاقا اقتصاديا وقائدا إقليميا.

وقد طرح العنف الطائفي الذي شهدته نيجيريا تصورات مختلفة حول طبيعة التهديدات التي يحملها التنوع الإثني والديني الذي تتمتع به، وما إذا كان هذا التنوع هو السبب الوحيد وراء أعمال العنف الطائفي، وردود الفعل الإقليمية والدولية حول الممارسات الطائفية، بالإضافة إلي مستقبل العلاقات بين المسلمين والمسيحيين داخل نيجيريا في ظل الأوضاع الداخلية الراهنة.

وتعد نيجيريا حالة مصغرة من القارة الأفريقية من حيث تنوعها الإثني والديني، وهي تمثل فسيفساء تموج بالديانات والجماعات الاثنية. وليس من شك بأن العامل الإثني يمارس تأثيرا ضارا على كافة مخططات الاستقرار والتنمية في نيجيريا منذ الاستقلال. إلا أن تأثير التعددية الاثنية لم ينبع من التعدد في حد ذاته ولكن في ربط هذا العامل بمحددات سياسية واقتصادية عملت على تجذر لانقسامات الاثنية بل وتطابقها مع انقسامات أخرى سياسية واقتصادية وإقليمية ودينية، مما زاد من تعقيد المشهد النيجيري في ظل وجود أكثر من ٢٥٠ جماعة أثنية متعددة الديانات واللغات.كما إن حقيقة النزاع بين المسيحيين والمسلمين قد يكون نزاع عرقي طغى على السطح تحت مظلة قضية تطبيق الشريعة، كما أن في خلفية هذه الأحداث يشترك فيها التصارع بين الأجنحة في الحزبين الكبيرين في نيجيريا الجمهوري والديمقراطي.

ومع ذلك فأن أن ظهور الحركات الانفصالية المسلحة في جنوب نيجيريا ليست حادثة عادية أو مبررة، بل التدخل الخارجي وتمويل أنشطة بعضهم من الخارج أعطى هذه الفصائل قوة هائلة للبقاء والصمود أما جيش الدولة وأمنها حتى الآن.

كما أن تحميل الجانب الديني وزر وتبعة هذه الأحداث غير دقيق ذلك أن هذا العنف يرتبط في المقام الأول بالعوامل الاقتصادية وانعدام التوزيع العادل للثروة وارتباط هذا التوزيع

وفقاً لاعتبارات أثنية ودينية بل وانتشار الفساد المقوض للتنمية الشاملة في الدولة.ولذلك يجب أن يتجنب الشعب النيجيري على مختلف مكوناته العرقية والدينية الانزلاق في متاهة العنف الطائفي التي سوف تؤدي به إلى مزيد من العنف الدموي وربما إلى التقسيم وعدم الاستقرار في البلاد وأن يتعايش أبناءه وفقاً لثقافة الحوار والتسامح الديني لكي يحافظوا على بلادهم ويعملوا على التخلص من الفساد والفقر عن طريق استثمار لموارده الغنية التي تمتاز بها البلاد عن طرق التكافل والتوزيع العادل بين جميع أطيافه .

وعلى هذا الاساس يحتاج نظام الحكم فى نيجيريا إلى خطوات جدية ليتجاوز أزمته الراهنة، من خلال العمل على تأسيس تفاهمات جدية بين الدولة والأطراف الفاعلة، والشروع فى حوار واسع لمعالجة قضايا المسلمين، لقطع الطريق امام جماعة بوكو حرام. الإرهابية في تأجيج الصراع الطائفي فضلا عن إعادة النظر فى المنظومة التشريعية والقانونية التى تعيق عملية الاندماج المجتمعي.، وربما تساعد مثل هذه الإجراءات فى إنهاء حال التوتر والاحتقان المتصاعد في البلاد.

خلف ما سبق يبقي مهماً إعادة صوغ الصورة الذهنية لنيجيريا فى الوعى الجمعى العالمى، إذ تعرضت صورة البلاد لعملية تشويه مع تنامى أعمال العنف المسلح، والفشل فى وقف نزيف الدماء.

الهوامش:

(١) د. اسماعيل صبري مقلد :الإستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية) :مؤسسة الأبحاث العربية :الطبعة الثانية ١٩٨٥ م.ص ٦٧١

(٢) وزارة الخارجية العراقية : كتاب دليل دول العالم :١٩٨٨

(٣) اميرة محمد عبد الحليم :نيجيريا تجدد العنف الطائفي :ملف الأهرام الاستراتيجي

* بيافرا في ٣٠ حزيران ١٩٦٧ حتى ١٥ ك١ ١٩٧٠ التي حاول فيها سكان إقليم بيافرا الانفصال عن نيجيريا وتكوين دولة مستقلة خاصة بعرقية الإيبو. و قد حصلت الجمهورية الانفصالية على اعتراف عدد قليل من الدول وهم هايتي والجابون وكوت ديفوار وتنزانيا وزامبيا. وقد دعمت إسرائيل الانفصاليين بإمدادهم بالأسلحة السوفييتية الصنع التي استولت عليها من العرب. وكذلك دعمت البرتغال الانفصاليين نكاية في نيجيريا الداعمة لاستقلال المستعمرات البرتغالية في أفريقيا.و كانت جزيرتي ساتومي وبرنسيب البرتغالية قاعدة للامدات الإنسانية للدولة وكانت معظم مكاتب التمثيل الخارجي لجمهورية بيافرا توجد في لشبونة وكذلك تم طبع العملة المحلية لبيافرا في لشبونة **http://ar.wikipedia.org/wiki**انظر

(٤) د. اسماعيل صبري مقلد :الإستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية) : مصدر سبق ذكره ص٦٧٢

*(بوكوحرام): وهي جماعة إسلامية مسلحة وتعني بلغة الهوسا المحلية في نيجيريا :(منع التعليم الغربي)وهي مجموعة مؤلفة على وجه التحديد من الطلبة الذين تخلوا عن الدراسة واتجهوا لدراسة العلم الشرعي وأقاموا قاعدة لهم في قرية كاناما بولاية يوبه شمال شرقي البلاد على الحدود مع النيجر .

(٥) بوكو حرام ..(ذراع القاعدة) تفتح الطريق لحرب اهلية: جريدة المصري اليوم ٢٠/ ١/ ٢٠١٢

*محمد يوسف : وهو الذي أسس قاعدة الجماعة المسماة *أفغانستان*، في كناما، ولاية يوبي. يركز يوسف على أن العلوم التجريبية، والبحتة، والتطبيقية، حرام ينبغي تجنبها. ويسعى لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ليس فقط في الولايات الاثنتي عشرة، وإنما في كل البلاد، التي تضم مسلمين ومسيحيين.

(٦)من ابي بي سي عربي ٤/ ٨/ ٢٠٠٩

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/08/090802_wb_nigeria.shtml

(٧) علي بكر :القاعدة الافريقية _ مستقبل بوكو حرام في شمال نيجيريا : مجلة السياسة الدولية : الأهرام : كانون الثاني ٢٠١٢ م

(٨) لعنة الحرب الطائفية في نيجيريا :صحيفة أخبار اليوم المصرية العدد :٣٥٠٧ بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠١٢

http://www.akhbarelyom.org.eg/issuse/detailze.asp?mag=akh&field=news&id=7701

(٩) الإسلام وتطبيق الشريعة في نيجيريا : حوار أجراه عبد الرحمن الحاج إبراهيم مع الدكتور عماد الدين الرشيد : دمشق ١٧/ ٦/ ٢٠٠١ م. راجع الموقع الالكتروني:

http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=3612

*الحاج سير أحمد با بلو (١٩١٠ – ١٩٦٦) زعيم سياسي نيجيري شمالي. يعد حسب رأي البعض أحد أعلام الفكر الإسلامي والرائد السياسي الذي قاد صناعة التاريخ السياسي الحديث لنيجيريا عامة ولمنطقة شمالها على وجه أخص. قاوم الاستعمار الإنجليزي .كما عين عضوا في المجلس التشريعي لدستور نيجيريا. أصبح الناطق الرسمي باسم إقليم شمال نيجيريا داخل المجلس. تولى عام ١٩٥٣ وزارة الحكم المحلي ووزارات أخرى في الحكومات النيجيرية المتعاقبة. انظر :موسوعة:

ar_ wikipedia.org/wiki

(١٠) الإسلام وتطبيق الشريعة في نيجيريا حوار مع الدكتور عماد الدين الرشيد : دمشق ١٧/ ٦/ ٢٠٠١ مصدر سبق ذكره.

(١١) جريدة الشرق الأوسط العدد ١١٤٢٥: ١٠ آذار ٢٠١٠

(١٢) مجلة عربيات الدولية(مجلة الكترونية) ٢٩/ ٣/ ٢٠١٠

http://www.arabiyat.com/forums/showthread.php?t=1208136299

(١٣) للمزيد انظر: كتاب العنف الطائفي في نيجيريا: الخلفيات والدلالات د. الخضر عبد الباقي محمد : ٢٠٠٩ م

(١٤) المصدر السابق نفسه .

(١٥) نيجيريا: استمرار العنف الطائفي:على الموقع الالكتروني:

https://www.bbc.com/arabic/multimedia/2012/03/120313_nigeria_violance_1303

(١٦) المصدر السابق نفسه

(١٧) النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد : الجزيرة الوثائقية ١١/١٥/ 2004

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7FFF8A33-F030- 4AD6-B3E1- 89D05A44BB12.htm

(١٨) صحيفة اليوم السابع المصرية الخميس ٢٦ / ١/ ٢٠١٢

* وكان يارادوا قد غادر البلاد في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي وأمضى عدة أسابيع يتلقى العلاج في أحد مستشفيات المملكة العربية السعودية، وعاد منها في فبراير/شباط الماضي.ودفع الغياب الطويل ليارادوا نيجيريا إلى حافة أزمة دستورية هددت بشل قطاع الأعمال فيها، إلى أن قام غودلاك جوناثن، نائب الرئيس في التاسع من فبراير/شباط الماضي بأداء القسم قائما بأعمال الرئيس.وولد يارادوا في ١٦ أغسطس/آب ١٩٥١ في مدينة كاتسينا شمال البلاد، وينحدر من عائلة معروفة بنشاطها السياسي، وكان والده وزيرا في أول حكومة بعد استقلال نيجيريا، كما كان أخوه الأكبر الرجل الثاني في الحكومة العسكرية التي حكمت البلاد بين ١٩٧٦ و١٩٧٩.وقد فاز يارادوا برئاسة نيجيريا في انتخابات ٢٠٠٧ خلفا لأولوسيغون أوباسانجو، وتعهد بمواصلة سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي بدأها سلفه، وبمحاربة الفساد.

(١٩)أخبار الجزيرة نت الخميس ٦/ ٥/ ٢٠١٠

(٢٠) د. اسماعيل صبري مقلد :الإستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية) مصدر سبق ذكره ص٦٧٣

(٢١) للمزيد انظر :أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية – الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا – جامعة القاهرة – معهد الإنماء العربي – ٢٠٠٢ م.

(٢٢) vision news . com .. الأخبار العربية ٢٦/ ١/ ٢٠١٢

(٢٣) ماذا يجري في نيجيريا : رسالة الإسلام ٢٧/ ١/ ٢٠١٢ م،: على الموقع الالكتروني:

http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=11445